

موسي تضغط على النهضة للتبرؤ من الإخوان المسلمين

لائحة برلمانية تونسية لتصنيف الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً



كشف المستور

الحركة الإسلامية وذلك بإعلانه في المؤتمر العاشر للحركة عن الفصل بين الدعوي والسياسي في محاولة منه لتخفيف الضغوط السياسية التي كانت تعيشها الحركة آنذاك ليتبين بعد ذلك أن ذلك الإعلان فرضته مرحلة سياسية دقيقة لا أكثر وأن زوال الأسباب تؤدي إلى زوال الإعلان.

وتزيد هذه الخلافات المدعومة بغضب برلماني وسياسي، في تعميق مشكلات الحركة الإسلامية خاصة أنها عجزت عن تقديم حلول عملية للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فيما تعتبر أوساط سياسية وشعبية أن النهضة جزء من الأزمة السياسية التي تعيشها تونس منذ العام 2011.

وضعه في دستور 2014 وعبر تسييره الساحة السياسية من خلال التوافقات المغشوشة والشعارات النورجية". وتعيش النهضة على وقع خلافات داخلية، ما يفسره مراقبون بوجود "أزمة هوية داخل النهضة" التي تعجز عن الفصل بين أيديولوجيتها والنهج السياسي الجديد الذي يضمن لها البقاء في المشهد التونسي. وأسفرت هذه الخلافات عن استقالات متواترة لقيادات بارزة في الحركة من بينها عبد الحميد الجلاصي وحماضي الجبالي. ولا تخفي قيادات داخل النهضة انزعاجها من توجهات راشد الغنوشي التي حادت شيئاً ما عن أجندات

ومثليها بتقديم مبادرات ولوائح جديدة ليس فقط لمواجهة تمرد رئيس البرلمان على التقاليد، ولكن أيضاً عبر سن قوانين تساهم في تحسين الأوضاع وتضع الحكومة تحت ضغط أقوى.

وقالت في هذا الصدد "هذه المراسلات لم تات بديمقراطية حقيقية ناملها ونستحقها ولا بمشهد سياسي واضح مبني على برامج ومعطيات واضحة ولا ببناء اقتصادي أو رفاه اجتماعي، ونلاحظ الإحترق الاجتماعي الذي بدأ يتجسّم على أرض الواقع من خلال الإضرابات التي من المتوقع أن تتعمّق.. التنظيم الذي يمسك بخيوط اللعبة منذ 2011 هو الذي أوصنا إلى هذا الوضع عبر اتباعه نظاماً سياسياً

الدولي لجماعة الإخوان في تونس، كما أنها لم تقم بأي قطيعة معرفية مع جماعة الإخوان، وكل ما تقوم به لا يعدو أن يكون نوعاً من أنواع التمويه والراوغة.

والأسبوع الماضي، نجحت موسي في توحيد شق كبير من القوى المدنية والسياسية المناوئة لتدخل الغنوشي في الملف الليبي ودعمه للمحور التركي القطري.

ومن شأن هذا التطور اللافت في تحالف عدة كتل نيابية في مواجهة أجندات رئيس البرلمان أن يؤسس لأرضية سياسية جديدة توسع من دائرة المعارضة بالبرلمان وتضيق الخناق على الغنوشي وحزبه، وتسمح للكتل

أعلن الحزب الدستوري الحر (معارض) بقيادة عبير موسي أنه يعتزم تقديم لائحة برلمانية لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً. وتأتي هذه المبادرة عقب جلسة مساعلة رئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي بسبب اصطفاة خلف المشروع الإخواني في ليبيا، ما يزعج بالبلاد في سياسة المحاور ويربك الموقف التونسي الرسمي القائم على الحياد تجاه طرفي الصراع.

خالد هودي

تونس - تحرج مبادرة الحزب الدستوري الحر لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً حركة النهضة الإسلامية بالدرجة الأولى وتضييق الخناق على أجنداتهما، في وقت استطاعت فيه رئيسة الحزب عبير موسي توسيع دائرة المناوئين للحركة الإسلامية وترؤس زعيمها راشد الغنوشي للبرلمان التونسي.

وقالت موسي، رئيس الحزب الذي يمثل الكتلة الخامسة في البرلمان، في مؤتمر صحافي الإثنين، إن "اللائحة تهدف إلى تصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية مناهضة للدولة المدنية"، داعية الغنوشي إلى التبرؤ من التنظيم الدولي للإخوان.

وأضافت "نطالب الحكومة بإعلان هذا التصنيف رسمياً واعتبار أي شخصية تونسية طبيعية أو معنوية في تونس، لها ارتباطات مع الجماعة، مرتكبة لجريمة إرهابية بحسب قانون مكافحة الإرهاب".

تونس - تحرج مبادرة الحزب

الدستوري الحر لتصنيف جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً إرهابياً حركة النهضة الإسلامية بالدرجة الأولى وتضييق الخناق على أجنداتهما، في وقت استطاعت فيه رئيسة الحزب عبير موسي توسيع دائرة المناوئين للحركة الإسلامية وترؤس زعيمها راشد الغنوشي للبرلمان التونسي.

وقالت موسي، رئيس الحزب الذي يمثل الكتلة الخامسة في البرلمان، في مؤتمر صحافي الإثنين، إن "اللائحة تهدف إلى تصنيف جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية مناهضة للدولة المدنية"، داعية الغنوشي إلى التبرؤ من التنظيم الدولي للإخوان.

وأضافت "نطالب الحكومة بإعلان هذا التصنيف رسمياً واعتبار أي شخصية تونسية طبيعية أو معنوية في تونس، لها ارتباطات مع الجماعة، مرتكبة لجريمة إرهابية بحسب قانون مكافحة الإرهاب".



الصحبي بن فرج

اللائحة تدخل في إطار الضغط المتواصل على راشد الغنوشي

ويتهم الحزب الدستوري الحر حركة النهضة الإسلامية بالارتباط الوثيق مع التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما تنفيه الحركة.

ويرى مراقبون أن مبادرة الحزب الدستوري الحر تندرج في إطار ترفيع نسق الضغوط على الحركة الإسلامية، التي خرجت مرتبكة أكثر من أي وقت مضى عقب جلسة مساعلة لرئيسها ورئيس البرلمان راشد الغنوشي

عودة الحرس القديم إلى الواجهة تجهض آمال التغيير في الجزائر

الرئيس الجزائري يعين رموز النظام السابق في البرلمان

سجلات حقوقية تعزز الشرح بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

على السلطات الجزائرية لإطلاق سراحهم.

وسبق وتقدم أعضاء من البرلمان الأوروبي برسالة طالبوا خلالها بالتدقيق في حرية الصحافة في الجزائر والانتهاكات المرتكبة في حق الصحافيين. ووفق نص الرسالة فإن "السلطات الجزائرية تستغل الأزمة الصحية المرتبطة بوباء فايروس كورونا لتشدّد الخناق على مناصلي الحراك والصحافيين".

وقال البرلمان الأوروبي في رسالتهم المتوجّهين إلى بربريل "اليوم، واستناداً إلى قرار البرلمان الأوروبي الصادر في نوفمبر 2019 بشأن وضعية الحريات في الجزائر، ندعوكم إلى التدخل لدى الحكومة الجزائرية، بموجب التزاماتها الدولية، من أجل وضع حد للاعتقال التعسفي الذي يطول الصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان".

وتنير الانتقادات الأوروبية غضب السلطة الجزائرية التي سبق وأعرب مسؤولوها عن امتعاضهم من التدخل الأوروبي في شؤون البلاد الداخلية. ويقول مراقبون إن التوتر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لا يخلو من اعتبارات سياسية واقتصادية في علاقة بتوجه الجزائر شرقاً مع حرص على توثيق الروابط مع الولايات المتحدة.

الجزائر - يشكل ملف حقوق الإنسان أحد مسببات التوتر في العلاقات الأوروبية الجزائرية، حيث ما فتئ المسؤولون الأوروبيون يوجهون سهام انتقاداتهم للسلطة الجزائرية حيال أسلوب تعاطيها مع النشطاء والمعارضين لها.

وأعرب الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية جوزيب بوريل عن قلق الاتحاد الأوروبي إزاء تدهور أوضاع حقوق الإنسان في الجزائر، في ظل حملة الاعتقالات التي تطول نشطاء الحراك الشعبي والأصوات المناوئة للنظام.

وفي تعليق على سؤال طرحته كل من رئيسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي ماريا أرينا، ورئيسة وفد المنطقة المغاربية أندريا كوزولينو، قال بوريل إن "الاتحاد يتابع عن كثب وضعية حقوق الإنسان والنشطاء السياسية في الجزائر، لاسيما القضية السلمية التي أثارها الناخبان ضمن سؤالهما (حالة كريم طابو مثلاً)".

الرئيس عبدالمجيد تبون، باعتبار الثلث يتضمّن 48 منصباً، فإن السن والهوية السياسية للنواب الجدد في مجلس الأمة، آثاراً غيظ حتى المؤيدين للسلطة الجديدة، الذين شكّلوا الوعاء الانتخابي لتبون في الاستحقاق الرئاسي الذي جرى في 12 ديسمبر الماضي.

وأبدى الكثير مخاوفهم من عودة التيار الفركوني الاستثنائي إلى مراكز السلطة، بسبب دور بعض الرموز في حقبة تسعينات القرن الماضي، في دفع المؤسسة العسكرية إلى التورط في السجال السياسي الداخلي والتدخل لإلغاء مسار انتخابي أدخل البلاد في حرب أهلية أودت بحياة ربع مليون جزائري بحسب إحصائيات رسمية.

وعلق هؤلاء أملاً كبيراً على عمل القائد السابق لأركان الجيش الجنرال قايد صالح، في إصلاح وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، بشكل أزاح ما يصفونه بـ"الجنرالات الجانبيين"، وهو الجناح الموصوف بـ"صقور العسكر المناوئين للتيار الإسلامي، والذين أنقذوا البلاد من الوقوع في قبضة المشروع الإسلاموي"، إلا أن توجهات الرئيس تبون في الأسابيع الأخيرة، من خلال مسودة الدستور واستعادة رموز التيار المذكور، خيبت آمالهم في إرساء قواعد مشروع "الجزائر الجديدة" التي يريدها.

ولم يستبعد مصدر مطلع في تصريح لـ"العرب"، أن يتم كسر غضب المؤيدين خلال المناصب المتبقية من الثلث المذكور، بتعيين بعض رموز المرحلة الجديدة من شباب وكوادر ساهموا في انتخاب تبون رئيساً للبلاد، أسوة بما نفذ سابقاً من خلال تسمية بعض العاملين بمديرية الحملة الانتخابية في مناصب مهمة برئاسة الجمهورية، خاصة في مديرية الإعلام.

لتكون على شكل مكافآت سياسية للشخصيات والوجوه التي تقدم خدمة لـ"رئيس الجمهورية"، بينما كان يتطلع الكثير لأن تكون فضاء لصهر الخبرات لتقديم المقاربات والاستشارات المفيدة لصير ومستقبل البلاد.

ويوصف مجلس الأمة بـ"دار العجزة" كناية عن توظيفه من طرف الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة ليكون نهاية خدمة بمزايا سياسية واجتماعية راقية للمقربين منه والذين قدموا له خدمات كبيرة، حيث فاق سن بعض أعضائه حينذاك 80 عاماً، على غرار الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني المسجون حالياً جمال ولد عباس والراحل بوعلام بالسايح ورئيس الغرفة الحالي صالح قوجيل.

وحتى إن تبقى اللائحة مفتوحة لأعضاء آخرين من أجل تلبية رغبات الناقدون على

أنداك جبهة الإنقاذ الإسلامية، إلى عدة رسائل سياسية تتضمن العودة التدريجية لضوم الإسلاميين إلى المؤسسات الرسمية، وعلى رأسهم عدد من السياسيين والأمنيين والعسكريين الذين استعانت بهم مؤسسة الرئاسة في الأونة الأخيرة.

ومنذ استحداث الغرفة البرلمانية بموجب دستور العام 1996، وظلت من أجل تحقيق التوازن مع الغرفة الثانية (المجلس الشعبي الوطني)، خاصة وأن المشروع أعطى لرئيس الدولة صلاحية تعيين ثلث الأعضاء، وذلك تفادياً لأي ضغط قد يفرضه نواب الغرفة المذكورة التي في العادة يكون التمثيل فيها مفتوحاً لتشكيلات سياسية كثيرة، عكس مجلس الأمة الذي تهيم عليه في الغالب أحزاب السلطة وأعضاء الثلث الرئاسي.

وعادة ما تم توظيف مناصب الثلث الرئاسي منذ تسعينات القرن الماضي



السلطة تستثني مطالب الحراك

صابر بليدي

الجزائر - خابت آمال الكثير في الجزائر

من إمكانية حدوث التغيير السياسي المنشود، بعد الكشف عن لائحة جزئية لأعضاء الثلث الرئاسي، الذين سيلتحقون بالغرفة الأولى للبرلمان (مجلس الأمة)، وذلك غداة ظهور بوادر استعادة السلطة الجديدة في البلاد للعديد من الوجوه المستهلكة المحسوبة على النظام السابق.

وأثارت اللائحة المعلن عنها من طرف رئاسة الجمهورية الجزائرية، والتي تتضمن شخصيات تم تعيينها لتشغل الثلث الرئاسي، لغظ كبيراً لدى الشارع الجزائري، بسبب تضمينها لشخصيات محسوبة على النظام السابق.

واستعان الرئيس عبدالمجيد تبون بوجوه قديمة ومعروفة منذ تسعينات القرن الماضي في مختلف المؤسسات، لتكون بذلك بمثابة قطيعة مع آمال التغيير التي حملها حتى انصار السلطة الجديدة في البلاد، كما هو الشأن بالنسبة للوزيرة والنائبة السابقة ليلي عسلاوي ووزير العدل السابق محمد ماضي باهي وغيرهما.

وباستثناء بعض المحامين والكوادر المخضرمين، فقد غابت الكفاءات العلمية والخبرات الأكاديمية، عكس طموحات الكثير من انصار تبون، الذين كانوا ينتظرون تعيين كفاءات عليا تزيد من أهمية ورمزية الغرفة البرلمانية، التي تصاعدت الكثير من الأصوات من أجل حلها بموجب النقاش المفتوح حول الوثيقة الدستورية.

والمح تعين الوزيرة السابقة للشباب والرياضة وعضو المجلس الانتقالي ليلي عسلاوي، التي ظهرت في الواجهة خلال تسعينات القرن الماضي، غداة توقيف المسار الانتخابي الذي اكتسحته